أَلْمَنْصُوبُ عَلَى نَزْعِ الخَافِضِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ

عامر سليمان درويش
جامعة البعث
حمص - الجمهورية العربية السورية

فحوى البحث

يهدف البحث إلى التعريف بالمنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم ومحاولة تطبيقه على عدة نماذج، ويشتمل البحث على مقدمة وتمهيد يتطرق إلى تعريف النزع لغة واصطلاحاً كما ورد عند النحاة، ويتفرع البحث على عدة مباحث، تناول الباحث في المبحث الأول حذف الجار قياسياً وسماعياً وأسباب هذا الحذف وعلله، وكان هذا المبحث بمنزلة الدراسة النظرية، بينما سعى الباحث في المبحث الثاني إلى تطبيق المنصوب على نزع الخافض في القرآن في حالات (أنَّ) (وأنْ) (وكي) قياسياً، ونزع الخافض من المفرد ودراسة التعليق والجمل سماعياً، ثم انتهى إلى مجموعة من النتائج.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

مقدِّمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ أهمَّ ما يميز لغتنا العربيّة هو ظاهرة الإعراب، هذه الظَّاهرة التي توضِّح مراد المتكلِّم، وتعين السَّامعَ على فهم الكلام، ومن ثَمَّ تؤدّي اللُّغةُ وظيفتها التَّفـــــاعليَّة والتَّواصليّة بين أبنائها.

ومن ظواهر إثراء اللُّغة العربيَّة أيضاً-إضافة لما سبق -قضيَّة الحذف؛ فثمَّة حذفٌ لبعض الجمل، وحذفٌ لبعض الكلمات، وحذفٌ آخرُ لبعض الحروف في مواضع معيَّنة، وهذا الحذف كلُّه إنَّما يكون لأغراض وغايات لدى المتكلِّم من جهة، ومراعاةً لحال السَّامع والمقام من جهة أخرى.

ونتيجة لهذا الحذف فإنَّ النُّحاة قد يختلفون في تقدير المحذوف من ناحية المعنى والإعراب على حدٍّ سواء.

ولمَّا كانت العربيَّة لغةً حيَّة فإنَّها أتاحت المجالَ لعقول النُّحاة أنْ تعمل وتجتهد؛ وبناءً عليه فقد نجد في الكلمة الواحدة أوجهاً متعدَّدة في الإعراب اعتماداً على فهم المعنى وتقدير المحذوف.

ومن جملة المسائل النَّحْويَّة التي قامت على قضيَّة الحذف (حذف الجارِّ) مسألة (الاسم المنصوب على نزع الخافض) التي ستكون -إنْ شاء الله- نقطةَ بحثنا هذا.

فبعض النُّحاة يرى الحذف، ومن ثَمَّ نجد الاختلاف في إعراب الاسم بعد الحذف، وبعضهم يرى التَّضمين، ولا يقول بالحذف، وكلُّ فريق يدعم مذهبه بأدلَّة وشواهدَ قد تكون قويَّةً مقنعةً أحياناً، وقد يكون غيرها أقوى منها.

ولأنّ القرآنَ الكريمَ أبلغُ الكلام وعمادُه، وعـــــدَّةُ النَّحويِّ وعتادُه؛ فقد جعلنا هذا البحث مقصوراً على الشَّواهد القرآنيَّة، مبيِّناً رأي بعض النُّحاة في هـــــذه المسألة، راجياً من الله تعالى العون في العمل، والدِّقَّة والتَّحري في النّقل، والسّداد والصّواب

في القصد، إنّه خير مسؤول، وأعظم مأمول.

التَّمهيد

تعريف المنصوب على نزع الخافض لغةً:

المنصوب: اسم مفعول، والنصب: إقامة الشيء ورفعه، والنصب: ضرْبٌ من أغاني الأعراب، والنصب في الإعراب: كالفتح في البناء، وهو من مواضعات النحويين، تقول نصبت الحرف: فانتصب[1].

النَّزع: نزع الشيءَ ينزِعه نزعاً، فهو منزوع ونزيع، وانتزعه فانتزع: اقتلعه فاقتلع، ونزع الأمير العامل من عمل: أزاله[2].

الخافض: اسم فاعل، والخفض: ضد الرفع، والخفض والجر واحد، وهما في الإعراب بمنزلة البناء في مواضعات النحويين[3].

تعريف المنصوب على نزع الخافض عند النُّحاة:

قد يُحذف الجارُّ سماعاً، فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به.

ويسمَّى أيضاً المنصوب على نزع الخافض، أي: الاسم الذي نُصِبَ بسبب حذف حرف الجرِّ، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [سورة هود: ٦٨].

أي: كفروا بربِّهم، وقول الشَّاعر: [البسيط]

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصيه
ربَّ العباد، إليه الوَجْه والعملُ[4]

أي: أستغفر الله من ذنب.

وعرفوه بأنه حذف حرف الجر، ونصب مجروره وإيصاله بالعامل، وهو ما يعرف بالحذف والإيصال[5].

وأقرَّ المبرِّد ٢٨٥ (هـ) ظاهرة الحذف والإيصال، ومثَّل لها كذلك، وهو يرى أن حروف الإضافة إذا حذفت وجب

(١) لسان العرب، مادَّة (نصب): ١/ ٧٥٨.
(٢) السابق نفسه، مادَّة (نزع): ٨/ ٣٢٩.
(٣) السابق نفسه، مادَّة (خفض): ٧/ ١٤٥.
(٤) بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣٧، وفي خزانة الأدب: ٣/ ١١١.
(٥) جامع الدروس العربية: ٣/ ١٥٠، النحو الوافي: ٢/ ١٦٢.

نصب الاسم بعدها لأن الفعل يصل فيعمل ومن ذلك قوله: "واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته؛ لأن الفعل يصل فيعمل، فتقول: اللهِ لأفعلنَّ؛ لأنك أردت: أحلف بالله لأفعلنَّ، وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل، فعمل فيما بعده"[٦] كقوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٥].

فالأصل: واختار موسى من قومه سبعين رجلا، فلما حُذف الجار (من) وصل الفعل فعمل فيما بعده.

المبحث الأوَّل:

حذف الجارِّ قياسيًّا وسماعيًّا

أوَّلا: أسباب حذف الجارِّ:

أشـــــار ابنُ السِّيْد البطليوسي (٥٢١هـ) إلى أسباب الحذف فقال:

"اعلم أن العرب قد تحذف حروف الجر مـــــن أشياء هي محتاجة إليها، وتزيدها في أشياء هي غنية عنها، فإذا حذفوا حرف الجر مما هو محتاج إليه، فذلك لأسباب ثلاثة:

١. أن يكثر استعمال الشيء، ويفهم الغرض منه والمراد، فيحذف الحرف تخفيفاً.

٢. أن يحمـــــل الشيء على شيء آخر، وهو في معناه، ليتداخل اللفظان كما تداخل المعنيان، كقولهم :أستغفر الله ذنبي، حين كان بمعنى: استوهبه إياه.

٣. ويحذف حرف الجر للضرورة الشعرية نحو قول الشاعر: [الوافر]

تمرّون الدِّيارَ ولم تعوجوا

(كلامُكمُ عليّ إذنْ حرامُ)[٧]

ثانيا: مواضع حذف الجار قياسيّاً:

يطرد حذف حرف الجر مع بقاء عمله في مواضع قياسية، أشهرها ثلاثة عشر موضعاً:

١. لفظ الجلالة في القسم دون عوض، نحو «اللهِ لأفعلن».

٢. بعد (كم) الاستفهامية إذا دخل

(٦) المقتضب: ٢/ ٣٢٠.

(٧) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢/ ٣٠٧. جرير: الديوان بلفظ: أتمضون الرسوم ولا تُحيّا كلامكم عليّ إذن حرام: ص٤١٦.

عليها حرف جر نحو: بكم درهمٍ اشتريت؟.

أي: من درهمٍ.

٣. في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو: (زيدٍ) في جـــــواب: بمن مررت؟.

٤. في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾. [سورة الجاثية: ٤ -٥] أي: وفي اختلاف الليل.

وقوله: [البسيط]

أخلقْ بذي الصبر أنْ يحظى بحاجته

ومُدنِ القرعِ للأبواب أنْ يلجا[٨]

أي: وبمدمن .

٥. في المعطوف عليه بحرف منفصل (بلا) كقوله: [الرجز]

ما لمحبٍّ جَلَدٌ أنْ يهجرا

ولا حبيبٍ رأفة فيجبرا[٩]

٦. في المعطوف عليه بحرف منفصل (بلو) كقوله: [الطويل]

متى عذتمُ بنا ولو فئةٍ منّا

كفيتم ولم تخشوا هواناً ولا وهنا[١٠]

٧. في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثـــــل المحذوف نحو: أزيدِ بنِ عمروٍ؟.استفهاماً لمن قال: مررتُ بزيد؟.

٨. في المقرون (بهلّا) بعده نحو: هلّا دينارٍ لمن قال: جئت بدرهمٍ.

٩. في المقرون (بإنْ) بعده نحو: امرر بأيهم أفضل إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ.

١٠. في المقرون (بفاء) الجزاء بعده: حكى يـــونس (١٨٢هـ): مررت برجل صالح إلّا صالحٍ فطالحٍ، أي: إلّا أمرر بصالح فقد مررت بطالح، وقدَّره: إلّا يكن صالحاً فهو

(٨) محمد بن بشير: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٢٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/ ٣٠١.

(٩) بلا نسبة في همع الهوامع: ٤/ ٢٢٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٠١.

(١٠) بلا نسبة في ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥٩، وأوضح المسالك: ٣/ ٧٩.

طالح، وإلّا يكن صالحاً يكن طالحاً.

١١. لام التعليل إذا جرت (كي) وصلتها، ولهذا تسمع البصريين يجيزون في نحـــو: (جئت كي تكرمني) أن تكون (كي) تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها.

١٢. مـــع (أنّ) و(أنْ) نحو: (عجبت أنّك قائم)، و(أنْ قمـت) على ما ذهب إليه الخليل (١٧٥هـ) والكسائي (١٨٩هـ).

١٣. المعطـــوف على خبر (ليس، ما) الصالح لدخول الجار، أجاز سيبويه (١٨٠هـ) في قوله: [الطويل]

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[11]

الخفض في (سابق) على توهم وجود الباء في (مدرك)، ولم يجزه جماعة من النحاة[12].

ثالثا: حكم منزوع الخافض:

قال ابن مالك (٦٧٢هـ) في الألفية: [الرَّجز]

وعدِّ لازماً بحرف جرِّ
وإن حُذِفْ فالنَّصب للمنجرِّ[13]
نقلاً، وفي أنّ وأنْ يطّردُ
مع أمن لبسٍ كعجبتُ أن يدوا

قال ابن عقيل (٧٦٩هـ) في شرحه لهذين البيتين: «ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ وأنْ) بل يقتصر على السماع، وذهب الأخفش الصغير (٣١٥هـ) إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تعيّن الحرف، ومكان الحذف» ثم يقول: «واختلف في محل (أنّ وأنْ) عند حذف حرف الجر:

فذهب الأخفش (٢١٥هـ) إلى أنهما في محل جر.

وذهب الكسائي (١٨٩هـ) إلى أنهما في محل نصب.

وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين».

ويختم ابن عقيل (٧٦٩هـ) بقوله: «وحاصله: أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف جر، ثم إن كان

(١١) زهير بن أبي سُلمى: الديوان: ١٤٠.
(١٢) حاشية الصَّبّان: ٢/ ٣٥١.
(١٣) الألفيَّة: ٢٥.

المجرور غير (أنّ وأنْ) لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان (أنّ وأنْ) جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس، وهو الصحيح».

واختلف النحاة في إعراب الاسم بعد نزع منه على قولين:

الأول: نصبه، وهو قول سيبويه (١٨٠هـ).

الثاني: جره، وهو قول الخليل (١٧٥هـ) والكسائي (١٨٩هـ)[١٤].

وقد ذكر هذا الرضيّ (٦٨٨هـ) فقال: «ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع (أنّ وأنْ)، وذلك فيهما أيضاً، إلّا بشرط تعين الجار، فيحكم على مواضعهما بالنصب عند سيبويه (١٨٠هـ)، وبالجر عند الخليل (١٧٥هـ) و الكسائي (١٨٩هـ)، والأول أولى؛ لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً، ولهذا حكم بشذوذ «اللهِ لأفعلن»، ونحو قول رؤبة (١٤٥هـ): خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحتَ؟.

(١٤) شرح ابن عقيل: ٢/ ١١١.

وقوله: [الطويل]

إذا قيلَ أيّ الناس شرٌّ قبيلةً؟
أشارتْ كُليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ[١٥]

أمَّا ابن هشام (٧٦١هـ) فقد رأى النصب في مثل هذا فقال: «وقد يحذف وينصب المجرور وهو ثلاثة أقسام:

١. سماعي جائز في الكلام المنثور نحو: (نصحته) و(شكرته)، والأكثر ذكر اللام نحو: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٧٩][١٦].

٢. وسماعي خاص بالشعر كقوله: [الكامل]

لَدْنٌ بهَزِّ الكفِّ يعسِل متنُه
فيه كما عسَلَ الطريقَ الثَّعلبُ[١٧]

وقوله: [البسيط]

آليْتُ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُه =

(١٥) شرح الكافية: ٤/ ١٣٧، الفرزدق: الديوان: ٣٦٢.

(١٦)

(١٧) ساعدة بن جؤية: ديوان الهذليين: ١٩٠.

= **والحَبُّ يأكله في القرية السوسُ**[18]

أي: في الطـــــريق، وعلى حَبّ العراق.

٣. وقياسي، وذلك في (أنّ) و(أنْ) و(كي) نحو: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [سورة آل عمران: ١٨].

ونحو: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ [سورة الحشر: ٧].

أي: بأنّه، ولكيلا إذا قدرت (كي) مصدرية.

وقـــد علَّق محيي الدين عبد الحميد (١٣٩٣هـ) قائلا: "هذا الذي ذهب إليه ابن هشـــام (٧٦١هـ) هو مذهـــب الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)، وذهب سيبويه (١٨٠هـ) إلى جوازه، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جراً، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وسيبويه"[19].

(١٨) المتلمس الضبعي: الديوان: ٩٥.

المبحث الثَّاني:

المنصوب على نزع الخافض في القرآن

أولا: نزع الخافض من (أنَّ وأنْ) قياساً في القرآن:

جاءت آيات كثيرة جداً تحتوي على أحد الحرفين المصدريَّين (أنَّ وأنْ) قال عنها المعربون للقرآن: إنها منزوعة الخافض، ونزع الخافض معهما أمر قياسي عند النحاة، ولهذا سأكتفي بإيراد أمثلة توضح هذه المسألة دون استقصاء لجميع ما ورد منها في القرآن.

قال تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [سورة البقرة: ٢٥].

أي: بأنَّ لهم جنات.

وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٣].

أي: بألّا نـــؤمن، أو على تضمين الفعل (عهد) معنى ألزم.

(١٩) أوضح المسالك: ٢/ ١٧٩.

وقال تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ [سورة يونس: ٢].

أي: بأنَّ لهم قدم صدق.

في الآيات السابقة ونظائرها يكون المصدر المؤوّل في محلّ نصب، وإلى هذا ذهب ابن هشام (٧٦١هـ) فقال: "ومحلّ (أنّ وأنْ) وصلتهما بعد حذف الجارّ نصبٌ عند الخليل (١٧٥هـ) وأكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه.

وجوّز سيبويه (١٨٠هـ) أنْ يكون المحلّ جرّاً، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إنه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر... ويتابع ابن هشام قائلاً: وأمّا نقل جماعة -منهم ابن مالك (٦٧٢هـ) -أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرّ، وأنّ سيبويه يرى أنّه النصب، فسهو"[٢٠].

ثانيا: نزع الخافض من (كي) في القرآن:

جاءت (كي) في القرآن في عدة مواضع مجرورة باللّام، وأحياناً غير مجرورة، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ ﴾ [سورة الحشر: ٧].

يرى ابن هشام (٧٦١هـ): "أنّ (كي) في الآية بمنزلة (أنْ) المصدرية معنى وعملاً إذا قدرت اللام قبلها، فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة، ويجب حينئذ إضمار (أنْ) بعدها"[٢١].

ويذكر ابن هشام في المغني تجويز النحاة في نحو: (جئت كي تكرمني) و(كَي لا يَكُونَ دُولَةَ) أنْ تكون (كي) مصدرية واللام مقدرة، أو أنْ تكون (كي) تعليلية و(أنْ) مضمرة بعدها، إلّا أنّه يرجّح المصدرية في كتاب آخر فيقول: «والأولى أنْ تقدر (كي) مصدرية، فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها نحو: ﴿ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ

(٢٠) مغني اللبيب: ٦٨٢.

(٢١) المصدر نفسه: ٢٤٢.

فَخُورٍ ﴾ [سورة الحديد: ٢٣]"[٢٢].

فالمصدر منصوب على نزع الخافض بفعل مقدّر.

ثالثا: نزع الخافض سماعاً من المفرد في القرآن:

نـــزع الخافض من المفرد موقوف على السماع، كما سبق ذكره، وقد جاءت آيات في القرآن كثيرة قال عنها عددٌ من النحاة، والمفسرين، والمعربين بأنها منزوعة الخافض، وذلك مع أفعال لازمة، أو مما يتعدى لواحد بنفسه، وللثاني بالحرف، في غير المسائل القياسية الآنفة الذكر، منها قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا ﴾ [سورة النساء: ٣٤].

(سَبِيـــلاً): يرى السمين الحلبيّ (٧٥٦هـ) في إعرابها وجهين:

الأول: مفعول به.

الثاني: أنه منصوب على إسقاط الخافض.

(٢٢) أوضح المسالك: ٢٤٢.

وهذان الوجهان مبنيان على تفسير البغي هنا:

فقيل: هو الظلم من قوله تعالى: ﴿ فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [سورة القصص: ٧٦]، فعلى هذا يكون لازماً، (سبيلاً) منصوب بإسقاط الخافض أي: بسبيل.

وقيل: هو الطلب من قولهم: بَغَيْتُه أي طلبته[٢٣].

وقال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾[سورة البقرة: ١٣٥].

في توجيـــه قراءة (ملَّةَ) بالنصب أربعةُ أقوال:

أحدها: أنه مفعولُ فعلٍ مضمر، أي: بل نتبعُ مِلّةَ؛ لأنَّ معنى كونوا هُوداً: اتبعوا اليهودية أو النصرانية .

الثاني: أنه منصـــوبٌ على خبر (كان)، أي: بل نكـــونُ مِلَّةَ أي: أهلَ ملة، وهو قولُ الزّجّاج (٣١١هـ)، وتَبِعه الزمخشري (٥٣٨هـ).

الثالث: أنه منصوبُ على الإغراء أي: الزموا ملةَ، وهو قولُ أبي عُبَيْدَةَ

(٢٣) الدر المصون: ٣/ ٦٧٣.

(٢٠٩هـ)، وهذا كالوجهِ الأولِ في أنَّه مفعولٌ به وإن اختلفَ العاملُ.

الرابع: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجَرِّ، والأصلُ: نَقْتَدي بملةِ إبراهيم، فلمَّا حُذِفَ الحرفُ انتصَبَ، وهذا يحتملُ أَنْ يكونَ من كلام المؤمنين فيكونَ تقديرُ الفعلِ: بل نكونُ أو نتَّبع أو نَقْتدي كما تقدَّم، وأن يكونُ خطاباً للكفارِ فيكونُ التقديرُ: كونوا أو اتَّبعوا أو اقتدوا[٢٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ١٥٨].

انتصبت كلمة (خيراً) على أحدِ أوجه:

الأول: على إسقاطِ حرفِ الجرِّ أي: تَطَوَّع بخيرٍ، فلمَّا حُذِفَ الحرفُ انتصَبَ.

الثاني: أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ أي: تطُّوعاً خيراً.

(٢٤) الدر المصون: ٢/ ١٣٥.

الثالثُ: أن يكونَ حالا من ذلك المصدر المقدَّر معرفةً، وهذا مذهبُ سيبويه (١٨٠هـ)، أو على تضمينِ فعلٍ يتعدَّى، أي: مَن فعل خيراً متطوِّعاً به[٢٥].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٧]، وقوله أيضا: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٥] الفعل (عزم) لازم، يتعدَّى بـ (على)، قال في القاموس: "عزم على الأمر يَعزِم عَزْماً، ويُضَمّ، ومَعْزَماً كمَقْعَد ومَجلِس، وعُزْماناً بالضم، وعزيماً وعزيمة"[٢٦].

وقال الزّجّاج (٣١١هـ): «لا تعزموا على عقد النكاح، وحذف (على) استخفافاً كما تقول: (ضُرِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ)، وذهب سيبويه (١٨٠هـ) إلى أنّ الحذف في هذه الأشياء لا يقاس»[٢٧].

فكلمة (الطلاق) في الآية الأولى، و(عقدة) في الآية الثانية منصوبتان على

(٢٥) السابق نفسه: ٢/ ١٩٢.

(٢٦) القاموس المحيط: ١١٣٧: مادة (عزم).

(٢٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٣١٨.

نزع الخافض، والأصل -والله أعلم- وإن عزموا على الطلاق، ولا تعزموا على عقدة النكاح، فحذف الخافض، وانتصب معموله.

ويجوز أن يضمّن الفعل (عزم) معنى الفعل (نوى) فينتصب ما بعده مفعولاً به.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [سورة الأعراف: ١٦] جاءت كلمة (صراطَ) في الآية منصوبة، والفعل الذي يطلبها هو (قَعَدَ)، وهو فعل لازم، وللنحاة في توجيه نصبها ثلاثة أقوال:

الأول: أنه منصوب على إسقاط الخافض وهو رأي الأخفش(٢١٥هـ) قال: (أي على صراطك، كما تقول توجه مكة أي: إلى مكة)[٢٨]، وافقه الزجاج(٣١١هـ)، وحكى الإجماع على ذلك قال: «لا اختلاف بين النحويين في أنَّ (على) محذوفة، ومن ذلك قولك: ضُرِبَ زَيدٌ الظهرَ والبطنَ»[٢٩].

(٢٨) معاني القرآن للأخفش: ٣٢١.

(٢٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٢٤.

الوجـــه الثاني: أنَّه منصوب على الظرفية المكـانية: وإليه ذهب الفراء (٢٠٧هـ) فقال: «المعنى -والله أعلم- لأقعدنَّ لهم على طريقهم، أوفي طريقهم، وإلقاء الصفة[٣٠] من هذا جائز، كما قال: قعدت لك وَجْهَ الأرض، وعلى وجه الأرض؛ لأن الطريق صفة في المعنى فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة والعام إذا قيل آتيك غداً أو في غدٍ»[٣١].

القـــول الثـــالث: هو مفعول به للفعل: (لأقعدنَّ)؛ لأنه قد ضمِّن معنـــى (لألزمنَّ) ذكـــره أبو حيّان (٧٤٥هـ)، والسمينُ الحلبيّ (٧٥٦هـ)، وغيرهم[٣٢].

رابعا: دراسة التعليق والجمل التي بعده:

التعـــليق هو: «إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظاً ومحلا على سبيل

(٣٠) يسمِّي الفـرَّاء الظرف صفةً، ينظر: المدارس النحويّة: ٢٠٠.

(٣١) معاني القرآن للفراء: ٤/ ٤٢٩.

(٣٢) البحر المحيط: ٤/ ٢٧٦، الدر المصون: ٥/ ٢٦٧.

الجواز، ولا يكونان إلا في فعل قلبي متصرف»[٣٣].

وذكر العلماء أفعالاً عُلِّقت وهي ليست قلبية: كنظر، وأبصر، وسأل، لتلطِّفهم في معانيها بما يتلاءم مع الأفعال القلبية.

ومن الأدوات المعلِّقة: لام الابتداء، ولام القسم، وأدوات النفي: (ما، ولا، وإنْ)، والاستفهام، و(إنَّ) المشدّدة المكسورة التي في خبرها اللام.

والجملة المعلَّقة في محل نصب على نزع الخافض إنْ كان الفعل الذي قبلها لازماً، وفي موضع نصب إن كان يتعدَّى إلى واحد، وسادَّة مسدَّ المفعولين إن كان يتعدّى إلى مفعولين، قال ابن مالك (٦٧٢هـ): «والجملة بعد المعلِّق في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ إن تعدّى به، وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد، وسادة مسدّ مفعوليه إن تعدى إلى اثنين، وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدّى إلى واحد، وفي موضع الثاني إن تعدّى إلى اثنين ووجد الأول»[٣٤].

أما ابن عصفور (٦٦٩هـ) فقد قال: «وإذا عُلِّق الفعلُ فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدّى إلى واحد بحرف جرّ نحو: فكَّرت، أو من باب ما يتعدّى إلى واحد بنفسه نحو: عرفت، أو من باب ما يتعدّى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو: علمت، فإن كان من باب ما يتعدّى إلى واحد بحرف الجر كانت الجملة في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجرّ»[٣٥].

وأما الرضي (٦٨٨هـ) فذهب إلى أن «الجملة بعد الفعل المعلَّق في موضع النصب، وهي: إمّا في موضع مفعولٍ يُنصب بنزع الخافض، وذلك بعد كلّ فعل يفيد الشك»[٣٦].

ومن أمثلة ما عُلق في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾

(٣٣) شرح التسهيل: ٢/ ٨٨.

(٣٤) شرح التسهيل: ٢/ ٩١.

(٣٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٢٠.

(٣٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٢٠.

[سورة الأعراف: ١٨٤] قال أبو حيّان (٧٤٥هـ): "الظاهر أن: (يَتَفَكَّروا) مُعلّق عن الجملة المنفية، وهي في موضع نصب بـ(يتفكروا) بعد إسقاط حرف الجر؛ لأن التفكُّر من إعمال القلوب، فيجوز تعليقه"[٣٧].

وقوله أيضا: ﴿ ٱنظُرۡ كَيۡفَ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ وَلَلۡأٓخِرَةُ أَكۡبَرُ دَرَجَٰتٖ وَأَكۡبَرُ تَفۡضِيلٗا ﴾ [سورة الإسراء: ٢١] جملة: ﴿ كَيۡفَ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ ﴾ جعلها أبو حيّان منصوبة على نزع الخافض، فقال عنها: «في موضع نصب بعد حذف حرف الجر؛ لأن (نظر) يتعدَّى به، فانظر هنا معلَّقة، ولمّا كان النظر مفضياً وسبباً إلى العلم جاز أن يعلَّق»[٣٨].

و(نظر) هنا يصح أن تكون قلبية وبصرية.

وفي قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفُورُ ﴾ [سورة الملك: ٢] (أيُّكم أحسنُ): مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ بعد إسقاط الخافض، والاستفهام مُعلِّق للفعل، قال الزمخشري (٥٣٨هـ):

«فإن قلت: من أين تعلّق قوله: ﴿ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا ﴾ بفعل البلوى؟. قلت: من حيث إنه تضمن معنى العلم، فكأنه قال: ليعلمكم أيّكم أحسن عملاً»[٣٩].

أما في آية: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [سورة الحاقة: ٣] فذهب جماعة من المفسرين للقرآن والمعربين له إلى أن الفعل (أدرى) في الآية الكريمة السابقة نصب (الضمير) مفعولاً أوَّلاً بنفسه، وعُلِّق عن العمل في الجملة التي بعده بالاستفهام، وهي عندهم في محلِّ نصب على نزع الخافض بناءً على أن الأشهر في الفعل (درى) أن يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، فإذا صحبته همزة النقل -كما هو الحال في الآية الكريمة السابقة -نصب الأول بنفسه، والثاني بالباء .

(٣٧) البحر المحيط: ٤/ ٤٢٩.
(٣٨) السابق نفسه: ٦/ ١٩.
(٣٩) الكشاف: ٦/ ١٦٩.

قـــــال أبو حيّان: «(ما): مبتدأ، والحـاقة: خبر، والجملة في موضع نصـــب بـ(أدراك)، و(أدراك) معلَّقة، وأصل (دَرى) أن يتعدَّى بالباء، وقد تُحْذف على قلة، فإذا دخلت همزة النقل تعدَّى إلى واحد بنفسه، وإلى الآخر بحرف الجر، فقوله: (ما الحاقَّةُ) بعد أدراك في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجر»[٤٠].

وقال السمين: «قوله: (ما الحاقَّةُ): في موضع نصب على إسقاط الخافض؛ لأن (أدرى) بالهمزة يتعدَّى لاثنين، الأول بنفسه، والثاني بالباء قال تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾، فلمَّا وقعت جملة الاستفهام معلِّقة لها كانت في موضع المفعول الثاني، ودون الهمزة تتعدَّى لواحد بالباء نحو: دَرَيْتُ بكذا، ويكون بمعنى (علم) فيتعدّى لاثنين»[٤١].

الخاتمة والنَّتائج:

عالجتُ في هذا البحث ظاهرة الاسم المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم، فبدأت بتعريف المصطلح، ثم ذكرت أسباب حذف الجارِّ ومواضعه وحكم منزوع الخافض، وبعد ذلك شرعت بالدراسة.

وقد جاءت الدراسة -بحمد الله- مكّثَّفة مختصرة، حاولت من خلالها أنْ أدرس هذه المسألة أولاً نظرياً، ثمّ سلكت طريقة التطبيق، واقتصرتُ في دراستي -في التطبيق -على الشواهد القرآنية فقط، ولم أتطرق إلى الحديث النبوي، ولا إلى الشواهد الشعرية؛ وذلك التزاماً بعنوان البحث أولاً، ولأن المقام لا يتسع لذلك المتروك ثانياً.

اتبعـــت المنهج الوصفيّ في هذا البحث، فقمت بجمع آراء بعض النحاة في القسم الأوّل، وفي الثاني كنت أعرض الآيات على بعض كتب الأعاريب وأختار منها ما يخدم البحث.

وفي نهاية المطاف أحبُّ أنْ أسجل بعض الملاحظات والنتائج:

١. سبب هذه الظاهرة قائم على قضية حذف الجارِّ.

٢. النحاة مختلفون في شأن الحذف هل

(٤٠) البحر المحيط: ٨/ ٣١٥.

(٤١) الدر المصون: ١٠/ ٤٢٣.

هو سماعي، أو قياسي، أو ضرورة شعرية؟.

٣. الحذف عند الجمهور سماعيٌّ إلا في بعض الحالات فهو قياسيّ مع أمن اللبس.

٤. حذف الجارّ لا يكون عبثاً، وإنما لأغراض بلاغية، وغايات دلالية.

٥. لم يُفرِد النحاة باباً خاصّاً لهذا الاسم أسوة بباقي الأسماء.

٦. وجدت الحديث عنه يكون عند الحديث عن أمرين:

أ. الأوّل: عند الحديث عن حذف حروف الجر.

ب. الثَّاني: عند الحديث عن الفعل اللازم و المتعدي.

٧. رأيت النحاة يذكرون في حكم منزوع الخافض قولين:

الأوّل: يقول بجر الاسم وكأن الحرف موجود.

الثاني: يقول بنصب الاسم .

٨. بعض النحاة لا يذكر المنصوب على نزع الخافض، وإنما يرى أن يضمِّن الفعل معنى فعل آخر .

فهرس المراجع والمصادر

القرآن الكريم .

١. ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيّان، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجيّ -القاهرة، ط: (١)، ١٩٩٨م.

٢. الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، البطليوسيّ، ت: مصطفى السَّقا وحامد عبد المجيد، د. ط، ١٩٩٦م.

٣. الألفيَّة في النَّحو والصَّرف، ابن مالك، دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ط، د. ت.

٤. أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ابن هشام، ت: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت، د. ط، د. ت.

٥. البحر المحيط، أبو حيّان، ت: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط: (١)، ١٩٩٣م.

٦. جامع الدُّروس العربيَّة، الغلاييني، ضبطه: عبدالمنعم إبراهيم، دار الكتب العلميَّة بيروت، ط: (١)، ٢٠٠٠م.

٧. حاشية الصَّبـــان، ت: طه عبد الرَّؤوف سعد، التَّوفيقيَّة، مصر، د. ط، د. ت.
٨. خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ت: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجيَّ، القاهرة، د. ط، د. ت.
٩. الدّرّ المصـــون في علوم الكتاب المكنون، السَّمين الحلبيّ، ت: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت.
١٠. ديوان جرير، د. ت، دار بيروت، بيروت، د. ط، ١٩٨٦م.
١١. ديوان زهير، شرح وضبط: عليّ فاعور، دار الكتـــب العلميَّة، بيروت، ط: (١) ١٩٨٨م.
١٢. ديـــوان الفرزدق، شرح وضبط: عليّ فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: (١)، ١٩٨٧م.
١٣. ديـــوان المتلمِّس الضُّبَعيّ، ت: حسن الصَّيرفيّ، معهد المخطوطات العربيّة، مصر، د. ط، ١٩٧٠ م.
١٤. ديوان الهذليِّين، الدَّار القوميَّة، القاهرة، د. ط، ١٩٦٥م.
١٥. شـــرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ت: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطَّلائع، القاهرة، ط: (٢)، ٢٠٠٩م.
١٦. شـــرح الأُشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د. ط، ١٩٥٥م.
١٧. شرح التَّسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرّحمن السَّيد ومحمَّد بدويّ المختون، هجر، القاهرة، د. ط، د.ت.
١٨. شرح جمل الزجاجيّ، ابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقيّة، د. ط، ١٩٨٠م.
١٩. شرح ديوان الحماسة، المرزوقيّ، تعليق: غريد الشّيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: (١)، ٢٠٠٣م.
٢٠. شرح الكافية، الرّضيّ الأستراباديّ، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط: (٢)، ١٩٩٦م.

٢١. القاموس المحيط، الفيروزآباديّ، إشراف: محمَّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط: (٦)، ١٩٩٨م.
٢٢. الكتاب، سيبويه، ت: عبدالسَّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د. ط، د. ت.
٢٣. الكشّاف، الزّمخشريّ، ت: عادل عبد الموجود، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط: (١) ١٩٩٨م.
٢٤. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
٢٥. المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط: (٧)، د.ت.
٢٦. معاني القرآن، الأخفش، ت: هدى قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط: (١)، ١٩٩٠م.
٢٧. معاني القرآن، الفرّاء، علّق عليه: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت ط: (١)، ٢٠٠٢م.
٢٨. معاني القرآن وإعرابه، الزّجّاج، ت: عبد الجليل شلبيّ، عالم الكتب، بيروت ط: (١)، ١٩٨٨م.
٢٩. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله منشورات جامعة حلب، د. ط، ٢٠٠٥م.
٣٠. المقتضب، المبرِّد، ت: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.
٣١. النَّحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط: (٣)، د.ت.
٣٢. همع الهوامع، السّيوطيّ، ت: عبد العال مكرم وعبدالسَّلام هارون، مؤسسة الرّسالة، بيروت د. ط، ١٩٩٢م.